تيسير المصطلح المعجمي الحِرَفي في كتاب" تخريج الدلالات السمعية" للخزاعي التلمساني(ت789هـ)

د/سعيد بكير
جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف
Saidbakir2@gmail.com

الهاتف:

تاريخ الاستلام :2018/04/11 تاريخ القبول :2018/05/09

ملخص:

أوّد في هذا البحث تبيان دور الخزاعي التلمساني، في جمع ووضع المصطلح الحرفي النبوي، وذلك من خلال كتابه" تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية"، فهو من المصادر المهمّة التي أحصت وصنّفت هذا النوع من المصطلح على عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم، وهو بمثابة معجم متخصص في مجال الحديث النبوي، تجدر العودة إليه.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح ، المصطلح الحرفي، الوضع، التعريف، السنة النبوية.

Abstract :

In this research, I would like to show the role Khuzai tlemcenian in the collection and elaboration of the prophetic artisanal terms, and that through his book" Graduation of the audio connotation…..", It is one of the important sources that counted and classified this type of term in the era of the prophet, It is a specialized dictionary in the field of the propheticsunnah, It should be returned.

Key words:

Term- artisanal term- collection- definition- Sunnah

المنارة للاستشارات

- **تقديم**

تعد السّنة النبوية الشريفة المصدر الثاني للشريعة الإسلاميّة، بعد القرآن الكريم، وهي منبع مهمّ من منابع العربية، بمفرداتها ومصطلحاتها وتراكيبها المتميزة، وفي هذا البحث سأسعى إلى تبيان أهميتها كونها كانت منبعاً رئيساً للعلاّمة أبي الحسن على بن محمد المعروف بالخزاعي التلمساني، في وضعه كتاب"تخرج الدلالات السّمعية على ماكان في عهد رسول الله صلى الله عليه من الحرف والصنائع والعِمَالات الشّرعية"؛ وهو كتاب انفرد واختص بصناعة المصطلح المعجمي العمالي، وهو من الموضوعات النادرة، قليلة الطرح، ما دفعنا إلى تسليط الضوء عليه، قصد تعريف القارئ بإسهامات هذا العالم الجزائري الفذّ، الذي صنع معجماً في الحِرف والعِمالات استناداً إلى الأحاديث النبويّة.

إنّ الخزاعي التلمساني بعمله، يسّر للقرّاء التقرّب من المادة المعجميّة الخاصّة بالحرفة والعمالة ووفّر عليهم مشقّة البحث عن هذا المصطلح المتخصص، المرتبط بزمن الرسول صلى الله عليه وسلم واتبع في ذلك نهجاً يعرفه أهل الصناعة المعجميّة، كاختيار المداخل ثم شرحها وترتيبها، وإخراج ذلك كله في كتاب في صورة معجم، فنحن نعترف للمؤلف بأنّه سلك طريقاً لم يسلكه أحد قبله، فلم يسبقه في هذه الصنعة عالم، وهو مرجع لمن يريد التبحّر في المصطلح الحرفي، ولبنة أولى في تيسير العمل المعجمي العربي.

فبعد تقرّبي من هذا الكتاب ومصاحبته أياماً، وددت أن أساهم في إخراجه إلى النور بعدما أخرجه من النسيان شيخ الأزهر أحمد محمد أبو سلامة، وذلك ببحث عنوانه: "تيسير المصطلح المعجمي العمالي في كتاب تخريج الدلالات السّمعية للخزاعي التلمساني"؛ محاولاً الإجابة عن إشكالية واحدة هي:

- **ما هي سبل تيسير المصطلح المعجمي العمالي لدى الخزاعي التلمساني؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، وضعت الخطة الآتية:

- التعريف بالكتاب وصاحبه ومحققه.
- وقفة مع مفهوم الصناعة المعجميّة.
- سبل التيسير المعتمدة في المعجم.
- خاتمة.

المنارة للاستشارات

- **التعريف بالكتاب وصاحبه:**

– **التعريف بالمؤلف:** يقول عبد المنعم محمد عمر-رئيس لجنة إحياء التراث الإسلامي- "مؤلفه(يقصد كتاب الدلالات السمعية) أبو الحسن علي بن محمد بن موسى بن مسعود الخزاعي، من علماء القرن الثامن الهجري المتوفى سنة 789هـ"[1]، عاش زمناً مع الملك المريني أمير المؤمنين المتوكل على الله أبي فارس موسى*، بن أمير المؤمنين المتوكل على الله أبي عنان فارس بن الخلفاء الراشدين أسود العرين وملوك بني مرين؛ والكتاب المدروس هديّة من المؤلف لهذا الملك"[2].

– **الكتاب ومحققه:**

يعتبر هذا الكتاب من المؤلفات الثمينة، التي ألفت في السّنة النبويّة، وهو بمثابة معجم للمصطلحات الحرفية العِمالية، التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم "ولهذا الكتاب ميزته، فقد ألف في موضوع لم يسبق المؤلف إليه، وهو موثق المصادر، فالأحاديث التي تضمّنها مقبولة عند علماء الحديث، وقد فسّر الغريب مما تضمنته هذه الأحاديث، وعزا كلّ نقل إلى مصدره، والكتاب يمثل حقبة مبكرة من تاريخ الحضارة الإسلامية"[3].

ومن مميزات هذا الكتاب:

- أُلِف في موضوع بكر لم يسبق التأليف فيه.
- بمثابة معجم مصدره الرئيسي السنة النبويّة الشريفة.
- قديم يعود إلى القرن الثامن الهجري.
- معجم مصادره متنوّعة وكثيرة؛ وهو هديّة لأمير المؤمنين أبي فارس موسى أحد أمراء الأندلس.
- من المصادر المهمّة في التراث الإسلامي.

يحتوي هذا الكتاب على مقدمة وعشرة أجزاء؛ كل جزء يحتوي على مجموعة من الأبواب و يحوي أيضا خمسة فهارس.

– حقّقه الأستاذ الشيخ أحمد محمد أبو سلامة، من علماء الأزهر، حيث عثر على نسخة منه، وعرضها على لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، رغبة في تحقيق الكتاب ونشره فأسندت إليه هذه المهمّة، وقد أوفى بما عهد إليه، وما إن أتمَّ التحقيق، حتى توفي رحمه الله: قبل أن ينتهي مما يكمل به التحقيق من وضع مقدمة للكتاب، ومراجعة تجارب الطبع، ووضع الفهارس فأسندت اللجنة إلى فضيلة الشيخ عبد العزيز عبد الحق مراجعة تجارب الطبع، وقد أتمّ فضيلته من هذا العمل مراجعة تجارب الطبع ست وأربعين ملزمة، ولم تسعفه صحته بعد على المضي

المنارة للاستشارات

في المراجعة إذ بقي من الملازم سبع، أسندت مراجعة تجاربها إلى فضيلة الشيخ أبي الوفاء المراغي، كما أسند إعداد الفهارس إلى الأستاذ أحمد حلمي محمد عبد الرحمن"[4].

- **نبذة عن الصناعة المعجميّة:**

تشكل المصطلحات بوابة للعلوم المراد دراستها، والتبحّر في أنظمتها، ويشهد مجالها اضطرابات عدّة في الوقت الراهن نتيجة كثرتها، رغم أهميتها، إذ "ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم وألفاظه الاصطلاحيّة"[5].

ولقد كان هذا الباب نشطاً عند العرب القدامى أمثال: عبد الله بن عباس وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشيباني"، الذين نشطوا عجلة البحث تنظيراً وإجراءاً، وأخذوا مفردات اللغة من مظانها ومنابعها من أفواه لم تخالط حمراء ولا سوداء، وبذلك تمكّنوا من معرفة شرح غريب القرآن وشرح الحديث وغطّوا النقص في وضع المسميّات، والخزاعي التلمساني واحد من المسهمين في جمع مصطلحات أساسيّة في معجم متخصص في مجال الحرف والصنائع والعمالات، حيث ألّف وصنّف وشرح وبوّب، وكان من الأوائل الذين ألّفوا في الحرف في المعجمية العربية.

إنّ الصناعة المعجمية فرع من فروع علم المعاجم، وهو علم عامّ، يضمّ علم المعاجم النظري Lexicologie وفن صناعة المعاجم(التطبيقي)Lexicographie وهما علمان متداخلان بالرغم من أسبقية الثاني على الأوّل، إذ لا يتجاوز ظهور المعجمية في أوروبا عام 1482م [6].

ويكفل هذا العلم عند حلمي خليل:" صناعة القواميس أو القاموسيّة، وتشمل هذه الصنعة عدّة خطوات علميّة، وهي كالآتي:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث معلومات والحقائق المتصلة بها.
2- اختيار المداخل.
3- ترتيب المداخل وفق نظام معين.
4- كتابة الشروح والتعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.
5- نشر النتاج في صورة معجم أو قاموس[7].

فالملاحظ للتعريفين، يجد أنّ هذا العلم علم قديم أسبق من المعجميّة النّظرية، وهو فنّ يجهد المعجمي في الجمع والوضع والتعريف والإخراج، يطلق عليه رشاد الحمزاوي اسم المعجمية بفتح الميم وهو يؤدي ما يسمى Lexicographie ولقد ميّزت اللسانيات بين المعجمية والمَعجمية فخصصت

المنارة للاستشارات

الأولى لدراسة الرصيد اللغوي دراسة نظرية ومنهجيّة نقدية محددة،...أمّا المَعجمية، فإنّها خصصتها للتطبيق، ويطلق عليها بعضهم صناعة المعاجم"[8].

وأمّا إبراهيم بن مراد، فيقول:"ويمكن تسميته "المعجميّة التطبيقية" ويسميه البعض "المعاجمية*" نسبة إلى المعاجم في صيغة الجمع، ومبحثه تأليف المعاجم أو الصناعة المعجمية، وأهمّ ما يتصل به مبحثان ذوا فروع هما: جمع الرصيد المعجمي، الذي يدوّن في المعجم المؤلف، ويشتمل على مسائل من أهمّها، اثنتان: هما المصادر المعتمدة في الجمع، والمستويات اللغوية؛ التي تنتمي إليها الألفاظ المدوّنة، وثاني المبحثين هو منهج التدوين ويسمى "الوضع"، وهو يشتمل على مسألتين مهمتين: هما: التّرتيب والتعريف"[9] .

فالمعجمية التطبيقية عند هذا المؤلف، علم تطبيقي مبحثه تأليف المعاجم، يقوم على عاملين أساسيين هما: الجمع والوضع؛ في حين يعتبر جورج ماطوري القاموسيّة بأنها:" ...الدراسة التحليلية لأفعال المفردات وهي فرع من اللسانيات"[10].

إنّ الملاحظ لهذه الآراء السالفة الذكر، يجد أنّ المعجمية التطبيقية أخذت مفهوماً واحداً عند جلّ المشتغلين في مجال المعجمية، رغم اختلاف تسمياتها: المَعجمية،المعاجمية، القاموسيّة، المعجمية التطبيقية، وأولئك المعجميون يجمعون على أنّ هذا العلم يعتمد التقانة، وغايته تأليف المعاجم، اعتماداً على الجمع والشرح وترتيب المداخل ثم إخراجها في صورة المعجم.

- **سبل التيسير ومصادره عند الخزاعي التلمساني:**

-سبل التيسير:

إنّ أدنى متأمل لكتاب:" تخريج الدلالات السّمعية..." يدرك للوهلة الأولى، أنّ صاحبه (الخزاعي) مدرك أهميّة الصناعة المعجميّة، وعلى علمٍ بجميع خطواتها كما في قوله:" فما زلت أؤلف وأصنف وأبوّب وأرتب وأصحح وأنقح حتى سطع في رياض الإفادة زهره"[11]، لذلك كان سعيه في مؤلفهِ حثيثاً لإلمام بكل تفاصيل مداخله المعجميّة الحرفيّة سواءً من ناحية الجمع أو الوضع أو المصادر المعتمدة (الشواهد)*، ومدرك أيضاً لقضيّة مهمة أخرى، وهي قضية تطور اللغة وتغيّرها، ما جعله يحاول قدر المستطاع الإكثار من الشرح، لملء فجوة القارئ الباحث عن الشاردة والواردة، والإجابة عن أسئلته.

ولهذا الغرض، اعتمد أبو الحسن علي بن محمد جملة من الوسائل، لتسير مادته المعجمية، منها ما يتعلق بالجمع، ومنها ما يتعلق بالوضع، ومنها ما يتعلق بالتعريف، وكلّها قضايا أساسية في وضع المعجم، يتحمّل المعجميّ مشقّتها، وهذه القضايا التفت إليها جلّ المعجميين، وفي مقدّمتهم ابن منظور في مقدمة لسان العرب ثم المعجميون العرب القدامى، ثم المحدثون مؤخراً؛ إضافة إلى استعماله

المنارة للاستشارات

(الخزاعي) وسائل أخرى، خاصّة بمعجمه، ومنها: توظيفه لمصطلح "**الفائدة اللغوية**"، وتوظيفه لبعض "**التنبيهات**" التي زيّنت معجمه، وقدّمت شرحاً وتفصيلا أكثر في مجال التعريف بالمصطلح الحِرفي العِمالي.

– أولا : الجمع:

يقصد بالجمع عند أهل الاختصاص، ومنهم جيلالي حلاّم بأنّه الرصيد المفرداتي، الذي يربط عدد مفردات اللّسان بتعدد شؤون المتكلمين وتشعّب حاجاتهم وتطوّرهم الحضاري والتقني، ويتحكّم فيه عاملين: عامل الزّمان وعامل الحاجة، وبناءً عليهما يتحدد عدد مفردات المعجم، ونوعيّة مفرداته وحجمه[12].

وانطلاقاً من هذا التعريف، فإنّ معجم الخزاعي التلمساني، تحتوي على عشرة أجزاء، يتضمن كل جزء أبواباً تزيد وتنقص بحسب عدد الحرف التي يحتويها الحقل المفهومي أو الموضوع، وأمّا بالنسبة إلى نوعيّة مصطلحاته، فهي في جلّها مصطلحات لغوية وبعضها علميّ، تتسم بالوضوح، تخص العمالة وممتهنها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما الجمع عند أحمد مختار عمر، فيكون "عن طريق الاستخلاص من النصوص، التي تقع في دائرة اهتمام المعجمي، مع وضع كل مفردة في بطاقة، ولا يهمّ أن تكون المادة مكتوبة أو شفوية... والنص الذي يجب اقتباسه في كل بطاقة لابد أن يشتمل على جزء من السياق اللغوي، الذي يسمح باستنتاج المعنى الأساسي للكلمة، وبعض ملامحها الدلالية، وخصائصها النحويّة، إنّه يجب أن يكون مختصراً ولكنّه كذلك يجب أن يكون واضحاً"[13]، وعليه فإنّ جمع المادة عنده تستلزم الشروط الآتية:

– أن تكون المادة المستخلصة في دائرة اهتمام المعجمي.

– لا يهم نوعها مكتوبة أم شفوية.

– اشتمالها على جزء من السياق اللغوي، الذي يسمح باستنتاج المعنى الأساسي للمدخل المعجمي واشتمالها أيضاً على بعض الملامح الدلالية والنحوية.

– الاختصار مع الوضوح.

وبالنظر إلى تعريف أحمد مختار عمر، فإنّ الخزاعي وفق في جعل مادته قريبة من الشروط الموضوعة، فقد اعتمد على مادة تصب في صميم عنوان كتابه، وهو حقل يضم الحرف والعمالات الشّرعية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أنّ مادته المعجمية لم تغفل الجانبين الدلالي والنحوي للكلمة أثناء الشرح، كما أنّه اختصر في مواطن الاختصار، وفصّل في مواطن التفصيل.

المنارة للاستشارات

وأمّا إبراهيم بن مراد جعل الجمع من المسائل المتصلة بالمدوّنة المعجمية، أيّ الرصيد اللغوي المتجمع للمؤلف المعجمي... وأهمّ المسائل المتصلة بالجمع ثلاث: أولها هي المصادر التي يعتمدها المعجمي في جمع مدونته، وثانيتها هي المستويات اللغوية، التي يحددها فلا يخرج عنها في التدوين، والمستويات اللغوية صنفان: أوّلهما بحسب درجة الكلمة، من التعميم أو التخصيص، فهي إمّا أن تكون لفظاً لغوياً عاماً، وإمّا أن تكون مصطلحاً، فإذا كانت مصطلحاً كانت إمّا مصطلحاً علمياً، وإمّا مصطلحاً فنياً وثاني الصنفين يكون بحسب درجة الكلمة من الفصاحة... وثالثة المسائل هي مسألة المجالات الدّلالية في المعجم اللغوي العامّ أو المجالات المفهومية في المعجم العلمي أو الفنّي المختص"[14].

وفي هذا التعريف لابن مراد، يبقى الجمع في نفس المعنى وهو المسائل المتصلة بالمدوّنة المعجمية أي الرصيد اللغوي المتجمّع لدى المعجمي، وربطه بثلاث مسائل توضحه وهي:

1- المصادر المعتمدة.

2- المستويات اللّغوية.

3- المجالات الدلالية أو المفهومية في المعجم.

ونفصّل في هذه النقاط حسب مادتنا المعجمية للخزاعي، كالآتي:

– المصادر المعتمدة في المعجم: حيث اعتمد الخزاعي التلمساني في كتابه على مصادر مختلفة متنوعة يمكن ترتيبها كالآتي:

1- السنة النبويّة الشريفة (كتب الحديث).

2- القرآن الكريم وكتب التفسير.

3- المعاجم والمصادر التراثية القديمة (التصوف، السير، كتب اللغة والأدب ،كتب الأشعار).

حيث خصّص الجزء العاشر من معجمه لذكر هذه المصادر، وسمّى هذا الجزء بـ:"في ذكر أسماء التواليف المخرج منها ما تضمّنه هذا الكتاب"[15].

– السّنة النبويّة الشريفة:

تعدّ السنة النبوية الشريفة، المتمثلة في كتب الحديث، المرجع الأول "لكتاب تخريج الدلالات السمعية" فلا يخلو جزء من الأجزاء العشر للكتاب ولا باب من أبوابه المقدرة بمائة وثمانية وسبعون باباً إلاّ واحتوى على حديث نبويّ شريف، يُستند إليه في تعريف الحرفة المختارة، ومن كتب الحديث المعتمدة، التي ذكرها الخزاعي في الباب الرابع من الجزء العاشر نذكر: الموطأ للإمام مالك ، صحيح

المنارة للاستشارات

البخاري، صحيح مسلم، سنن الترميذي كتاب شمائل النبي صلى الله عليه وسلم للترميذي، سنن أبي داود، سنن أبي عبد الرحمن النّسائي، وسنن أبي عبد الله الزهري... وغيرها[16].

ويقدر عدد كتب الحديث المعتمدة باثنى عشر كتاباً، ذكرها في الجزء الأخير من كتابه ولقد أشار رئيس لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية في تقديم المعجم، بأنّ هذه الأحاديث مقبولة عند علماء الحديث، ولقد فسّر الخزاعي التلمساني الغريب مما تضمنته هذه الأحاديث، وعزا كلّ نقل إلى مصدره[17]، لذلك فاعتماد الخزاعي على السّنة كان اعتماداً كلياً، وهذا طبيعي يتماشى مع وظيفة المعجم المرجوة، التي يسميها حلام جيلالي "عامل الحاجة"، "وهو عامل يجعل المعجم تابعاً لحاجة النّاس من باحثين وقرّاء"[18].

- **القرآن الكريم وكتب التفسير:**

جاء اعتماد القرآن الكريم وكتب التفسير في المرتبة الثانية بعد كتب الحديث، في معجم الخزاعي التلمساني، حيث حملت صفحات المعجم آيات كثيرة، مرفوقة بالتفسير في بعض الأحيان، كما أشار إلى ذلك المؤلف في آخر جزء من كتابه، ومن كتب التفاسير المعتمدة، ما يلي:(تفسير الإشبيلي، تفسير فخر الدين الرازي الخطيب، تفسير الزمخشري، معاني القرآن للفراء)[19]، مع العلم أنّ كل ما استخلصه المعجمي كان له صلةً بالموضوع العام للمعجم، وهو العمالات الشرعية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

بقية المصادر:

اعتمد الخزاعي على جملة من المصادر الأخرى، ومنها:

- كتب غريب القرآن
- كتب شرح الحديث
- كتب الأنساب
- كتب الفقه وأصوله
- كتب التصوف والوعظ
- كتب السير والتواريخ، ومنها: كتاب الاستيعاب لابن عبد البرّ *.
- كتب اللغة، ويقصد بها المعاجم مثل: الصحاح، المحكم، ديوان الأدب **...وغيرها.
- كتب العربية.
- كتب الأدب.
- كتب الأشعار.

المنارة للاستشارات

- سائر الكتب[20].

وعلى العموم، فإنّ كتاب تخريج الدلالات السمعية كنز من كنوز التراث الإسلامي، التي لا يعرف عنها الكثير، اعتمد صاحبه على عدد هائل من المصادر المهمّة، تمثل أمهات الكتب في التراث العربي الإسلامي، في مختلف علوم اللغة، ويبلغ عددها كما صرّح بذلك في الجزء العاشر بمائة ونيف وستون تأليفاً؛ اتخذها مرجعاً لرصيد معجمه الذي بين أيدينا.

أمّا بالنسبة للمستويات اللغوية، والمجالات المفهوميّة في المعجم، فنجد أنّ جلّ مصطلحاته المستعملة مصطلحات عِمالية حرفية متخصصة، كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وقد قسّمها إلى حقول مفهوميّة في أجزاء، وكل جزء يحمل عنواناً خاصًّا به؛ ويبلغ عددها عشرة حقول، وفي كلّ جزء مجموعة من الأبواب، تزيد وتنقص، ومن هذه الحقول:

ج1- في الخلافة والوزارة، وما ينضاف إلى ذلك.

ج2- في العمالات الفقهية...عمالات المسجد وعمالات آلات الطهارة.

ج3- في العمالات الكتابية وما يشبهها.

ج4-في العمالات الأحكامية.

ج5- في العمالات الجهاديّة.

ج6- في العمالات الجبائية.

ج7- فيالعمالات الاختزانية.

ج8- في سائر العمالات.

ج9- في ذكر حرف وصناعات كانت فيعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ج10- وبه كمال التأليف ، ذكر أموراً متفرقةً، مما يرجع إلى معنى الكتاب[21].

ثانيا: الوضع:

يمثل مرحلة متقدمة من البحث، فعند انتهاء الباحث من جمع رصيده اللغوي وجرده، يبقى أمامه مهمّة الوضع، ويقصد به الترتيب والتعريف عند بن مراد، والترتيب فقط عند حلاّم جيلالي ويعنى به :"ترتيب المداخل وفق نظام معين، وقد سلك العرب مناهج متباينة في ترتيب معاجمهم حتى كادوا أن يأتوا على جميع الاحتمالات، فظهر عندهم منذ البداية ترتيبان منطقيان هما الترتيب المفهومي أو الموضوعي، الذي يرتب المداخل وفق حقول معرفية، والترتيب الهجائي..."[22]، إضافة ترتيبات كثيرة أخرى منها: الأبجدي، الصوتي... وغيرها.

المنارة للاستشارات

وأمّا الوضع عند بن مراد "فهو المنهج الذي يعتمده المؤلف المعجمي في تخريج المدوّنة، التي جمعها في معجم"[23]، كما يعتبر الترتيب" الركن الأساسي في المعجم، وهو قسمان: الترتيب على حروف المعجم، والترتيب بحسب المواضيع"[24].

ولا يهمنا ما قيل في اختلاف أنواع الترتيب، وإنّما موضوعنا هو معرفة منهج وطريقة الخزاعي في ترتيبه لمعجمه، فمن خلال جملة القرائن الظاهرة في كتابه، اعتمد الترتيب المفهومي أو الموضوعي ويسمى أيضا الترتيب التصنيفي، أي أنّه رتّب معجمه بحسب أبواب كل باب يضم مجموعة من الحرف والعمالات، أي أنّه صنّفها في حقول مفهومية، (ولقد سبق ذكر أسماء هذه الأجزاء(الحقول)؟ ومعلوم أنّ:" المصطلحات في المعجم تثبت بحسب صلتها بالموضوع العام، الذي تنتمي إليه"[25]، وعلى هذا الأساس عُدَّ الترتيب رُكناً أساسياً في المعجم[26].

ثالثا: التعريف وطرقه:

ويعرفه ابن مراد بأنه ركن أساسي في كل معجم سواءً كان عاماً أو خاصاً، وبدونه لا يكون المعجم معجماً بالمعنى التام، وينقسم قسمين: التعريف اللفظي، والتعريف المنطقي والتعريف اللفظي هو تعريف للألفاظ العامة في اللغة أو المفاهيم أما المنطقي فهو تعريف للأشياء ،وأمّا المحدثون فقسموا التعريف إلى صنفين: التعريف اللغوي، والتعريف الموسوعي:[27]

يبدو من تعريف ابن مراد أنّ التعريف، هو رحلة الباحث في البحث عن المعنى بعد اختياره المدخل المعجمي المناسب، وهذه مهمّة دقيقة تعتمد على جملة من القضايا، ومن أهمّها معالجة المادة من نواحي مختلفة مثل: النطق والهجاء والاشتقاق ودرجة الاستعمال"[28].

وفي أثناء تتبعنا لتعاريف الخزاعي في معجمه؛ وجدناه اعتمد التعريف اللغوي بنوعيه كما يشير إلى ذلك بن مراد ؛ وهو تعريف يكتفى فيه بالشرح اللغوي فقط من جانب، ومن جانب آخر يشتمل على جزء لغوي وجزء اصطلاحي، وكذلك فعل الخزاعي التلمساني في معجمه، ففي كثير من الأحيان لجأ إلى الشق الثاني حيث أنّه يأتي بالحرفة ثم يعرّفها عن طريق الحديث(مرجعا) ويذكر صاحبها الأول ثم يأتي على ذكر مجموعة من المسائل التي تخصّها على سبيل التفصيل، وهذا كله دعم لمعرفة المصطلح الحرفي المذكور، ويُسمّى ذلك بمصطلح **الفائدة**، وإنْ كان هناك نقد أو تنقيح فيلجأ إلى ذكر ذلك في **التنبيه**، مثل:

ما جاء في الباب التاسع من الجزء الثامن: "في الكَوَّاءِ"، فإنّه أتى على ذكر أربعة أحاديث نبويّة الأوّل والثالث والرابع لمسلم والثاني رواه أبو داود، وكلّها تتحدث عن الكيّ والكوّاء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث **كوى** سعد بن معاذ من رميته بِ**مِشْقصٍ**، فشُفِيَ، ومن هذا الباب يعرف القارئ

المنارة للاستشارات

أنّ **الكَوَّاءَ** هو الذي يمتهن الكيّ، ويضيف في **تعريفه** فوائد لغوية، من المُحكم والصحاح، ومن المقصور والممدود لابن القوطية، لشرح وتفصيل كلمة **كوى** المتعلقة بـ**الكَوَّاءِ**، فـ**الكيّ** هو حرق الجلد بحديدة ونحوها، و**المكواة** الحديدة، و**الكيّة** موضع الكيّ،... و**استكوى** الرجل طلب أن يكوى...ويقال آخر الدواء الكيّ، و**الكّواء** صفة كالشّواء ورجل **كوّاء** خبيث اللّسان...وأراه على التشبيه"[29].

ثم يأتي على شرح كلمة وردت في الحديث الثاني، وهي "المشقص"، وهي نصل السهم الطويل غير العريض، وذلك استناداً إلى كتاب" مشارف الأنوار على صحاح الآثار، فالملاحظ لطريقة تعريف الخزاعي في"كتاب تخريج الدلالات السّمعية"، يراها ثابتة في كل المعجم، ويجدها تمرّ على مراحل ثابتة في التعريف، على طول صفحات معجمه، وتمثل كالآتي:

ذكر الحديث الذي يحمل الحرفة أو العِمالة ← ثم يتبعها بأحاديث أخرى إن وجدت ← ثم يأتي بالفائدة اللغوية، التي يستعملها لشرح الغامض من المصطلحات العِمالية، أو غيرها، وذلك في المعاجم السابقة أومن الشعر أو غيره، وإن عدّل في المفهوم أو أبدى رأياً فإنه يذكره في "التنبيهات" مثل قوله:" وأراه على التشبيه".

والمتبصّر في تعريفاته، يلاحظ أنّه اعتمد طرق أخرى للوصول إلى المعنى، كالتعريف بالمرادف أو الضد أو استعمال السّياق...الخ، وفي مثالنا المذكور، استعمل الوجوه الآتية:

– الشرح بالمرادف في قوله: الكيّ: إحراق الجلد.

– الشرح عن طريق المشتقات: الكيّ –الكواء، المكواة، الكيّة، استكوى...

– الشرح عن طريق السياق مثل قوله: "رجل كوّاء" ففي المحكم "هو خبيث اللّسان، أما عند الخزاعي التلمساني، فأخذه على سبيل التشبيه، وفهمنا ذلك من عبارته:"وأراه على التشبيه".

– و تتبع هذه الأنواع من التعاريف في مواطن معجمه، وهي معروفة عند جمهور علماء المعجمية والجدير بالذكر أنّ هذه الطريقة الثابتة في التعريف تسمح للقارئ بالثبات، وتيسّر عمله في البحث وتسهّل عليه المادّة المعجمية.

رابعا: الفائدة اللغوية:

وما يسّر المادة المعجمية كذلك في "كتاب تخريج الدلالات لسمعية"، اعتماد المؤلف على ما سمّاه بـ**"الفائدة اللغوية"**، التي خصّها للتعريفات اللغوية للمصطلح العمالي المختار، معتمداً في ذلك على المعاجم السابقة غالباً، ومصادر أخرى ذكرناها في باب المصادر المعتمدة، ومصطلح الفائدة اللغوية منتشر عبر كافة صفحات المعجم.

المنارة للاستشارات

خامسا: التنبيهات:

وفي منهجه دوماً إلى التيسير، استعمل سبيلا آخر للتعريف، وهو ذكره "التنبيهات" عقب الفوائد اللغوية، في آخر كل حِرفة أو عمالة، وهذا حتى يزود القارئ بالرأي الشخصي له بخصوص قضية الحِرفة أو ما يتعلق بها:

- ذكر ملاحظة سبق ذكرها
- تثبيت نسب
- تثبيت تاريخ*

وقد لا يأتي على ذكر التنبيه في بعض الحرف.

سادسا: وضع الفهارس:

وهي جزء مهم من المعجم، لا يكتمل المعجم من دُونه، وأطلق عليها الخزاعي اسم "الفهارس الفنية لكتاب تخريج الدلالات السمعية"، وقسّمها إلى خمسة فهارس:

1- فهرس أعلام الأشخاص.

2- فهرس لأسماء الأمكنة والجبال والبحار وغيرها.

3- فهرس لأعلام الطوائف والقبائل والفرق وغيرها.

4- فهرس المصادر.

5- فهرس الموضوعات[30].

فبعمله الضخم-المغمور- هذا يريد تيسراً لفهم رصيد معجمه، وتسهيلا لكل من طرق باب معرفة الحرف والعِمالات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

خاتمة:

بعد الخوض في موضوع تيسير المصطلح المعجمي الحرفي عند الخزاعي، توصلت إلى جملة من النتائج هي:

-القسم الأول منها:

- أوّل نتيجة ينبغي الإقرار بها، وهي أنّ الرجل قام بعمل كبير وضخم لكن رغم جهده المبذول ظلّ معجمه مدفوناً مغموراً.
- أنّ الخزاعي التلمساني ألف معجماً في موضوع جديد لم يسبق إليه أحد، وهو موضوع الحرف والعمالات.

المنارة للاستشارات

-القسم الثاني:

- أنّ الخزاعي سهّل ويسّر مادته المعجمية انطلاقا من:

1- **الجمع** : فكانت مادته ورصيده المجموع في موضوع واحد فلم يتشعب ولم يخلط المادة، وكان دقيقا في وضع الأحاديث وتثبيت الشواهد ووضع التواريخ.

2- **الوضع:** رتّب الخزاعي مادته بحسب الموضوعات أو الحقول المفهومية وصار على نهج ثابت من البداية إلى النهاية.

3- **التعريف**: سهل مادته المعجميّة بتنويعه لطرق التعريف المعروفة، وبالتفصيل.

4- وضع **"الفوائد اللغوية"** و**"التنبيهات"**، وذلك قصد تذليل صعوبات الفهم والتواصل عند القرّاء، ورفع الغموض عنهم.

5- **وضع الفهارس المتنوعة**: لتسهيل معرفة الأعلام والأماكن والمصادر الموضوعة.

وآخر نتيجة يمكن ذكرها أنّ هذا المعجم لا يزال بحاجة إلى الدّراسة لمواصلة تطوير ما جاء به الخزاعي التلمساني.

الهوامش:

[1] الخزاعي التلمساني، كتاب تخريج الدلالات السّمعية، تح: أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، دط، القاهرة، 2009، ص05.

[*] من ملوك بني مرين المبعدين إلى الأندلس، أقام في كنف بني الأحمر زمناً، ثم تجهّز لانتزاع المغرب من المستنصر بالله المريني فنزل بسبتة، وسلمها لأبي الأحمر وتقدم وتمت البيعة سنة 786هـ، ثم دس له السّم فمات ومدة حكمه سنتان وأربعة أشهر (ينظر: الخزاعي التلمساني ، تخريج الدلالات السمعية ، ص09.)

[2] ينظر: الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص09.

[3] المصدر السابق، ص05.

[4] المصدر السابق، ص5-6.

[5] د. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات عربي فرنسي-فرنسي عربي، الدار العربية للكتاب ، تونس، 1984، ص09.

المنارة للاستشارات

[6] جيلالي حلام، المعاجميّة العربية، قراءة في التأسيس النظري،ديوان المطبوعات الجامعية،وهران، ط1، الجزائر، 1997، ص07.

[7] حلمي خليل ، مقدمة لدراسات التراث المعجمي العربي، دار النهضة ، بيروت، 1997، ص13.

[8] محمد رشاد الحمزاوي، المعجميّة، مقدمة نظريّة ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها،مركز النشر الجامعي ،تونس، 2004، ص ص19-20.

[*] يشير إلى المصطلح الذي يستعمله جيلالي حلاّم.

[9] إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت، لبنان، 1993، ص05.

[10] جورج ماطوري، منهج المعجمية، تر: عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، دط، المغرب، 1993، ص87.

[11] الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية...، تح: أحمد محمد أبو سلامة، ص9.

[*] يقول علي القاسمي بأنّ الصناعة المعجمية العربية في طليعة الصناعات، التي استخدمت الشواهد بصورة مطّردة ،فمنذ أول معجم عربي متكامل "العين" لمؤلفه الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170ه/786م)، والمعجميون العرب يستخدمون الشواهد بكثافة في معاجمهم، ولا يخلو معجم عربي يعتدّ به من الشواهد (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008، ص716).

[12] ينظر:جيلالي حلاّم ، المعاجمية، ص20.

[13] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب،عالم الكتب، ط9، القاهرة، 2010، ص167.

[14] إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص، ص69، 70.

[15] ينظر: الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص806.

[16] المصدر نفسه، ص 807-808.

[17] المصدر نفسه، ص05.

[18] جيلالي حلاّم ، المعاجمية، ص20.

[19] ينظر: الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص806.

[*] هو ابن عبد البر النمري القرطبي، مالكي يقال له حافظ المغرب، خصص كتابه لترجمات الصحابة، ولقد بقرطبة بالأندلس (368-463ه).

المنارة للاستشارات

[**] الصحاح للجوهري، المحكم لابن سيده ،وديوان الأدب لإبراهيم الفارابي وهو أوّل معجم عربي مرتب يحسب الأبنية، حقّقه أحمد مختار عمر (جزآن).

[20] الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص ص 809-823.

[21] المصدر نفسه، ص ص(09-10).

[22] جيلالي حلاّم ، المعاجمية، ص22.

[23] إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص، ص105.

[24] المرجع نفسه، ص106.

[25] المرجع نفسه، ص125.

[26] ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ط2، القاهرة، 1968.

[27] ينظر: إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص، ص133.

[28] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص169.

[29] الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص ص 189-190.

[*] ذكر ملاحظة مثل: ص635-663، ذكر نسب مثل: ص687، تثبيت تاريخ مثل: ص599...وغيرها كثير.

[30] الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص 824.

المنارة للاستشارات